



تونس في 14 أوت 2026

بلاغ توضيحي إلى كافة الطلبة المترشحين للمناظرات الخصوصية للدخول إلى السنة الأولى والسنة الثانية

بمؤسسات تكوين المهندسين دورة سنة 2026

الموضوع: بلاغ توضيحي حول التسجيل في شعب غير مدرجة ضمن بلاغ المناظرة.

بعد قيام الإدارة بالتثبت في ترشحات الطلبة على منصة التسجيل تم تسجيل عدة هفوات تتعلق بقيام عدد من المترشحين باختيار والتسجيل في شعب لم يتم فتحها ضمن المناظرة، يهم الإدارة توضيح ما يلي:

إنّ عدد البقاع والشعب والاختصاصات المفتوحة للترشح في إطار المناظرات الخصوصية يتم تحديدها حصراً بمقتضى البلاغ الرسمي الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي يمثل المرجع الرسمي المعتمد لتحديد قائمة الشعب المفتوحة، وعدد البقاع وشروط الترشح، وسائر الإجراءات المتعلقة بالمناظرات.

وبالرجوع إلى البلاغ الرسمي، فإن بعض الشعب التي تم اختيارها من قبل المترشحين لم تكن مدرجة ضمن الشعب المفتوحة للمناظرات. وعليه، فإن مجرد ظهور هذه الشعب ضمن واجهة منصة التسجيل أو إمكانية اختيارها تقنياً من طرف بعض المترشحين لا يعني قانوناً أنها قد تم فتحها للترشح، ولا يترتب عنه أي حق في القبول أو الترشح أو المطالبة بإضافة مقاعد بها.

وتؤكد الإدارة أن عملية التسجيل الإلكتروني لا يمكن أن تحل محل البلاغ الرسمي للمناظرات، كما أن إتمام المترشح لعملية التسجيل أو حصوله على تأكيد إلكتروني لا يضيفي الصبغة القانونية على اختيار غير مطابق للشعب المحددة في البلاغ الرسمي.

كما أن ظهور بعض الاختيارات على المنصة، إن حصل، لا يمكن اعتباره قرارا إداريا بفتح الشعب المعنية، ولا يمكن أن يشكل أساسا قانونيا للمطالبة بفتحها لاحقا أو بإحداث مقاعد إضافية لفائدة المسجلين بها.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق بشعبة واحدة دون غيرها، وإنما يشمل كل شعبة لم يرد فتحها صراحة ضمن البلاغ الرسمي للمناظرات، مهما كان عدد المترشحين الذين قاموا باختيارها أو استكملوا عملية التسجيل بها.

وبناء عليه، فإن كل تسجيل في شعبة غير مدرجة بالبلاغ الرسمي لا يمكن اعتماده باعتباره ترشحا قانونيا لتلك الشعبة، ولا يمكن للإدارة ترتيب أي أثر قانوني عليه، وذلك التزاما بمبدأ الشرعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين.

وعليه، ندعو جميع المترشحين الذين قاموا باختيار شعبة غير مفتوحة إلى مراجعة اختياراتهم وتصحيحها، في الآجال القانونية المحددة للتسجيل، باختيار إحدى الشعب المفتوحة والواردة صراحة في البلاغ الرسمي للمناظرات.

كما نلفت انتباه جميع المترشحين إلى أن مسؤولية التثبت من مطابقة الاختيار للشعب المفتوحة رسميا تقع على عاتق المترشح قبل تثبيت ترشحه، ولا يمكن الاحتجاج بمجرد إتاحة اختيار تقني على المنصة لتبرير ترشح غير مطابق للبلاغ الرسمي.

وبالتالي، فإن الإدارة لن تعتمد أي تسجيل في شعبة غير مفتوحة رسميا، ولن يكون بالإمكان الاستناد إلى التسجيل الإلكتروني للمطالبة بفتح تلك الشعب أو بإضافة مقاعد إليها، باعتبار أن إحداث الشعب تحديد المقاعد وضبط شروط المناظرة من مشمولات الجهة المختصة ووفقا للإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل.

وتدعو الإدارة جميع المترشحين إلى عدم اعتماد المعلومات المتداولة خارج القنوات الرسمية، والرجوع حصرا إلى البلاغ الرسمي للمناظرة والمنشورات الصادرة عن الجهات المختصة.

ويُعتبر هذا البلاغ توضيحا عاما موجها إلى جميع المترشحين، ولا يقتصر على شعبة أو اختصاص بعينه.

